القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل؛

- ✓ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

فالواضح من خلال المؤشرات الفرعية السابقة أنّ الجزائر لا تملك مناخا ملائما للاستثمار بالنظر للحرية الاقتصادية المنعدمة رغم أنّها تمثّل أساس نجاح الاستثمار في أي دولة.

4. دراسة إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2018 للجزائر وعدد من الدول

بعد القيام بالدراسة الوصفية لمؤشر الحرية الاقتصادية الخاص بالجزائر، سيتم من خلال هذا المحور دراسة إحصائية لهذا المؤشر وذلك بتطبيق طريق التحليل بالمركبات الأساسية ACP واستخراج أهم النتائج المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية وأكثرها ضعفا وقوة بالنسبة للجزائر. وتعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أقدم الطرق في تحليل المعطيات، أدخلت من طرف Hotelling سنة 1933، وأصبحت أكثر حداثة وتطبيقا بتطوّر الحاسوب، وتهدف عموما إلى تمثيل – على شكل بياني-أعظم المعلومات التي يمكن أن يحتويها جدول المعطيات، في الأسطر نجد الأفراد والتي يمكن قياسها بمتغيّرات كمية تكون في الأعمدة، وببساطة فإنّ هذه الطريقة تشكّل معالجة إحصائية للمعطيات. (دحماني، 2007، صفحة 65) حيث سيتمّ التوصّل على النتائج بناء على الخطوات التالية:

- ✍ تحديد المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لـ 15 دولة لسنة 2018؛
- ✍ احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة؛
- ✍ ابراز مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات لتحليل العلاقات ذات الارتباط الموجب أو السلبي، القوي أو الضعيف، ثم اختبار فرضيات الدراسة باختبار نتائج **Bartlett**
- ✍ القيم الذاتية ونسبة الجمود، ثمّ التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية.

1.4. تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على المؤشرات الفرعية

أ. منهجية ومجتمع الدراسية: اعتمدت هذه الدراسة على تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على اعتبار أنها من الطرق السهلة في تحليل المعطيات الكمية والتي تعمل

على إبراز العلاقات فيما بين المتغيرات، أما عن مجتمع الدراسة فتمّ اختيار 15 فرد (دولة) من بينها الجزائر محل الدراسة إلى جانب دول من المغرب العربي ودول من آسيا والخليج ودول متقدمة ودول من أمريكا اللاتينية، كان الهدف من هذا التنويع معرفة أهم الاختلافات على مستوى هذا المؤشر واستخراج واستنتاج أهم نقاط القوة والضعف ومقارنتها دائما بالجزائر محل الدراسة، وفي الجهة المقابلة هناك (10) عشرة متغيرات متمثلة في: حقوق الملكية (PR)، الفعالية القضائية (JE)، نزاهة الحكومة (GI)، العبء الضريبي (TB)، الإنفاق الحكومي (GS)، الصحة المالية (FH)، حرية العمل (BF)، العمالة الحرة (LF)، التحرر النقدي (MF)، حرية التجارة (TF)، موضحة في الجدول **رقم (4)**.

جدول 4: المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لـ 15 دولة لسنة 2018.

COUNTRIES	PR	JE	GI	TB	GS	FH	BF	LF	MF	TF
algeria	27,8	35,2	29	74	95,9	19,2	68,1	48,7	69,9	63,5
Tunisia	49,4	41,7	36,8	73	75,5	61,6	81,4	52,9	77,2	82,1
marocco	53,8	44,3	41,3	70,5	70,5	60,6	69,6	36	82,3	79,4
ed arab emar	76,3	83,4	77,3	98,4	70,9	99	79,9	81,1	80,2	84,3
singapor	98,4	90,9	91,2	90,4	90,6	80	90,9	92,6	85,2	90
mexico	58,6	39	26,9	75,7	78,1	69,8	67,5	59,8	79,2	88
brazil	55,8	55,5	31,4	70,6	50,7	7,7	58,6	46,8	71,4	68,5
hong kong	92,5	84,3	82,8	93,1	90,2	100	96,3	89,4	84,3	90
turkey	54,7	54,5	42	74,7	68,1	93,6	63,3	47,6	72,3	78,6
new zealand	95,1	88,4	95,7	70,5	49,5	98,3	91,5	84,4	90	87,4
egypt	32,7	52,5	32,2	84,2	65,1	1,2	71,5	51,5	69,6	70,9
spain	73,1	62	51,5	62	42,8	36,1	66,3	59	86,7	86,9
japon	86	73,2	79,2	67,4	54,1	49,3	81,7	79,2	85,4	82,3
jardan	57,6	57,3	51,9	92,4	69,4	27,7	63	58,9	88,7	82
united states	79,3	76,9	71,9	65,1	56,5	54,8	82,7	91,4	78,6	86,7

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات تقرير مؤسسة " The Heritage Foundation " ، لسنة 2018.

https://www.heritage.org/internationaleconomies/commentary/2018-index-economic-freedom consulté le 21/07/2019

ب. التعليق على النتائج: بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمعطيات الجدول رقم (4)، وبالاستعانة ببرنامج XL ـSTAT 2019 تمّ الحصول على النتائج كما في الجدول أدناه، إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتغير التحرر النقدي (MF) هو المسؤول عن تمركز

المجتمع لأنه يتميز بأقل انحراف معياري المقدّر بـ 6.837، والمتغير الحرية المالية (FH)هو المسؤول عن تشتت المجتمع نظرا لأنه يمتاز بالانحراف الأكبر المقدر بـ 33.505.

جدول 5. المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة.

Variable	Observations	données ma	données ma	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
PR	15	0	15	27,800	98,400	66,073	21,846
JE	15	0	15	35,200	90,900	62,607	18,922
GI	15	0	15	26,900	95,700	56,073	24,412
TB	15	0	15	62,000	98,400	77,467	11,335
GS	15	0	15	42,800	95,900	68,527	15,953
FH	15	0	15	1,200	100,000	57,260	33,505
BF	15	0	15	58,600	96,300	75,487	11,696
LF	15	0	15	36,000	92,600	65,287	19,011
MF	15	0	15	69,600	90,000	80,067	6,837
TF	15	0	15	63,500	90,000	81,373	8,039

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

ج. مصفوفة الارتباط: نلاحظ من الجدول أدناه رقم (6) ومن مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات وجود العلاقات ذات الارتباط القوي الموجب ما بين حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والحرية المالية وحرية العمل والعمالة الحرة والتحرر النقدي والحرية التجارية، وارتباط سلبي ضعيف مع الانفاق الحكومي، وارتباط ضعيف موجب مع العبء الضريبي، أما مؤشر الفعالية القضائية فيوجد ارتباط قوي موجب مع نزاهة الحكومة، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدية وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع العبء الضريبي، وارتباط سلبي ضعيف مع الانفاق الحكومي؛ وعن مؤشر نزاهة الحكومة فنلاحظ وجود ارتباط قوي موجب مع الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، حرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع العبء الضريبي، وارتباط سلبي ضعيف مع الإنفاق الحكومي، في حين نجد أنّ مؤشر العبء الضريبي يرتبط ارتباط قوي موجب مع مؤشر الانفاق الحكومي، وارتباط موجب ضعيف مع الحرية المالية، حرية العمل والتجارة، العمالة الحرة، التحرر النقدي.

جدول 6. مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات

Variables	PR	JE	GI	TB	GS	FH	BF	LF	MF	TF
PR	1	0,897	0,917	0,123	-0,171	0,645	0,721	0,853	0,751	0,811
JE	0,897	1	0,954	0,322	-0,155	0,537	0,732	0,887	0,569	0,611
GI	0,917	0,954	1	0,259	-0,076	0,614	0,817	0,893	0,693	0,664
TB	0,123	0,322	0,259	1	0,575	0,278	0,262	0,291	0,094	0,157
GS	-0,171	-0,155	-0,076	0,575	1	0,212	0,236	0,041	-0,206	-0,060
FH	0,645	0,537	0,614	0,278	0,212	1	0,616	0,527	0,431	0,706
BF	0,721	0,732	0,817	0,262	0,236	0,616	1	0,822	0,460	0,604
LF	0,853	0,887	0,893	0,291	0,041	0,527	0,822	1	0,527	0,682
MF	0,751	0,569	0,693	0,094	-0,206	0,431	0,460	0,527	1	0,770
TF	0,811	0,611	0,664	0,157	-0,060	0,706	0,604	0,682	0,770	1

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

أما مؤشر الانفاق الحكومي فنلاحظ وجود ارتباط موجب ضعيف مع الحرية المالية، حرية العمل والعمالة الحرة، وارتباط سلبي ضعيف مع التحرر النقدي وحرية التجارة، أما مؤشر الحرية المالية فنجدها ترتبط ارتباط موجب قوي مع حرية العمل، العمالة الحرة وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع التحرر النقدي، أما عن مؤشر حرية العمل فنلاحظ ارتباط موجب قوي مع العمالة الحرة وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع التحرر النقدي، وارتباط قوي موجب بين العمالة الحرة والتحرر النقدي وحرية التجارة، وأخيرا ارتباط قوي موجب بين التحرر والنقدي وحرية التجارة.

ولاختبار فرضيات الدراسة قمنا باختبار نتائج **Bartlett** الموضحة كما يلي:

جدول 7: نتائج اختبار Bartlett

Khi^2 (Valeur observée)	Khi^2 (Valeur critique)	DDL	P-Value	Alpha
148.556	30.612	45	<0.0001	0.95

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

- **فرضية العدم H_0**: لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.
- **الفرضية البديلة H_1**: يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات

كما نلاحظ أنّ قيمة (148.556) Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (30.612) ومنه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 45 ومستوى معنوية 0.05%.

2.4.القيم الذاتية ونسبة الجمود: تمثّل القيمة الذاتية وجود الأفراد أو المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة، حيث توفّر تفسيرا أو شرحا للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل تحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية، وعليه فإن هذه النسبة تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتواة في كل محور من خلال مساهمة كل محور في الجمود الكلي (أي نسبة التباين المفسر. (بقباقي، أودينة، 2007، صفحة 118)

جدول 8. يوضح القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
Valeur propr	6,059	1,718	0,777	0,608	0,396	0,219	0,143	0,056	0,021	0,004
Variabilité (%	60,589	17,185	7,766	6,077	3,962	2,186	1,426	0,559	0,212	0,038
% cumulé	60,589	77,774	85,540	91,617	95,578	97,764	99,191	99,750	99,962	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

شكل 1. التمثيل البياني للقيم الذاتية

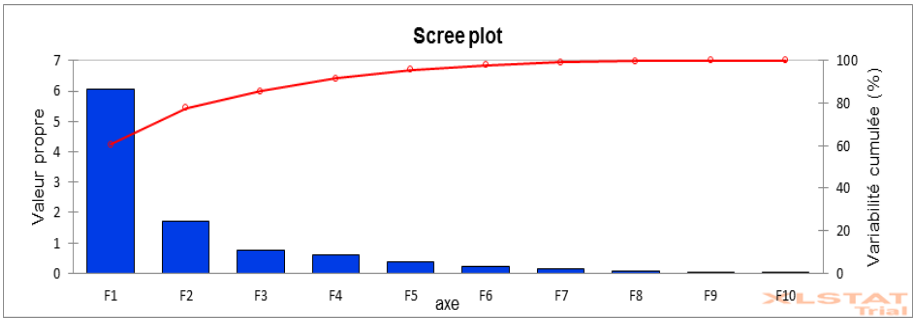

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

- المحور العاملي F_1 يمثل 60.589 % من قيمة الجمود الكلي.
- المحور العاملي F_2 يمثل 17.185% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_1F_2) 77.774% من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم.

3.4. التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية: سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني كما يلي:

جدول 9. يوضح ارتباط المتغيرات الأساسية بالمركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
PR	0,387	-0,156	-0,007	0,002	0,033	0,032	-0,422	-0,569	0,530	0,201
JE	0,370	-0,050	-0,395	0,100	0,252	-0,060	-0,122	-0,255	-0,451	-0,586
GI	0,389	-0,044	-0,236	0,004	-0,004	-0,369	-0,102	0,212	-0,386	0,671
TB	0,124	0,594	-0,121	0,638	0,265	0,068	0,278	-0,032	0,200	0,127
GS	-0,001	0,707	0,172	-0,176	-0,409	-0,058	-0,459	-0,102	-0,203	-0,080
FH	0,296	0,170	0,492	-0,339	0,603	-0,259	-0,017	0,250	0,126	-0,133
BF	0,342	0,164	-0,150	-0,431	-0,333	-0,143	0,666	-0,213	0,152	-0,062
LF	0,369	0,041	-0,315	-0,113	-0,137	0,480	-0,187	0,613	0,273	-0,123
MF	0,301	-0,228	0,365	0,482	-0,450	-0,390	0,005	0,212	0,107	-0,284
TF	0,339	-0,088	0,497	0,076	-0,048	0,618	0,171	-0,162	-0,400	0,158

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

شكل 2 .التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط

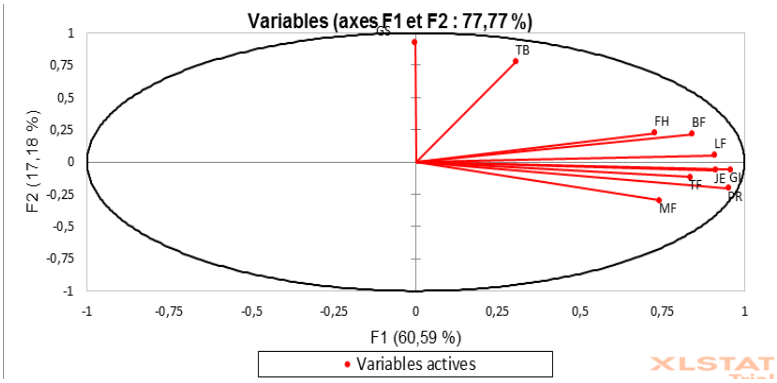

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

نلاحظ من الجدول رقم (9) والشكل رقم (2) ما يلي:

المركّبة الأساسية الأولى مرتبطة ارتباطا موجبا ضعيفا مع كل متغيرات الدراسة ما يجعل منها تتطور في نفس الاتجاه وفي الجهة الموجبة، ماعدا متغير الإنفاق الحكومي الذي يرتبط ارتباط سلبي مع المركّبة الأساسية الأولى، أما المركّبة الأساسية الثانية ترتبط ارتباطا موجبا قويا مع الإنفاق الحكومي وارتباط متوسط مع العبء الضريبي، وترتبط ارتباط موجب ضعيف مع العمالة الحرة وحرية العمل والصحة المالية، وترتبط ارتباط ضعيف سالب مع كل من حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والتحرر النقدي وحرية التجارة. أما فيما يتعلق بمساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية فنلاحظ أنّ: متغيرات حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والصحة المالية حرية العمل والعمالة الحرة والتحرر النقدي وحرية التجارة تساهم

في تكوين المركبة الأساسية الأولى، ومتغيرات العبء الضريبي والانفاق الحكومي فيساهمان في تكوين المركبة الأساسية الثانية.

جدول 10. مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
PR	**0,908**	0,042	0,000	0,000	0,000	0,000	0,025	0,018	0,006	0,000
JE	**0,831**	0,004	0,121	0,006	0,025	0,001	0,002	0,004	0,004	0,001
GI	**0,915**	0,003	0,043	0,000	0,000	0,030	0,001	0,003	0,003	0,002
TB	0,093	**0,607**	0,011	0,248	0,028	0,001	0,011	0,000	0,001	0,000
GS	0,000	**0,860**	0,023	0,019	0,066	0,001	0,030	0,001	0,001	0,000
FH	**0,530**	0,050	0,188	0,070	0,144	0,015	0,000	0,003	0,000	0,000
BF	**0,708**	0,046	0,018	0,113	0,044	0,004	0,063	0,003	0,000	0,000
LF	**0,827**	0,003	0,077	0,008	0,007	0,050	0,005	0,021	0,002	0,000
MF	**0,549**	0,089	0,104	0,141	0,080	0,033	0,000	0,003	0,000	0,000
TF	**0,698**	0,013	0,192	0,003	0,001	0,083	0,004	0,001	0,003	0,000

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

أما عن وضعية الأفراد (الدول) والمتغيرات (المؤشرات الفرعية) فالشكل الموالي يوضح العلاقة:

شكل 3. التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

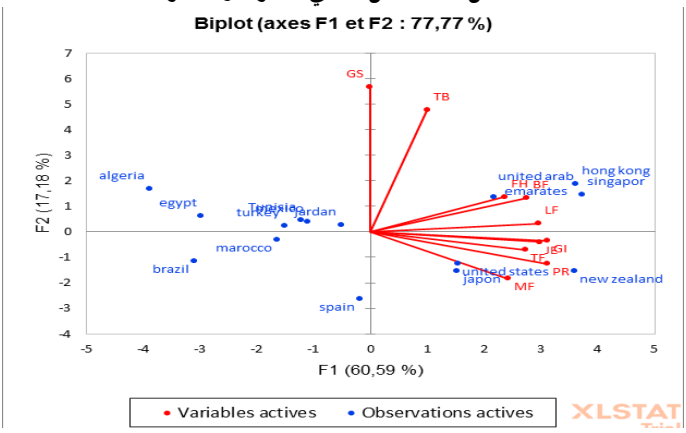

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019. نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ هناك أربع مجموعات أساسية من الأفراد (دول) تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، ويمكن توضيح هذه المجموعات فيما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون هذه المجموعة من سنغافورة، هونغ كونغ والإمارات وهي تتميز بأقوى القيم وأحسن الترتيب العالمي ضمن مؤشرات العمالة الحرة، الحرية المالية وحرية العمل وبدرجة

أقل مؤشرات حقوق الملكية، الحرية النقدية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، حرية التجارة، فعند الرجوع إلى جدول المعطيات رقم(4) نجد فعلا أنّ هذه الدول تحتل المراتب الأولى ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراته الفرعية الأخرى، غير أنها نجد أنّ مؤشر حجم السوق بعيد عن هذه المجموعة ولا يمثلها وهو ما يمثل الواقع فعلا.

المجموعة الثانية: تتكون هذه المجموعة من نيوزيلندا، المملكة المتحدة واليابان وتتميز هذه الدول بتحقيقها لقيم قوية خاصة مؤشرات على مستوى جميع المؤشرات الفرعية خاصة حقوق الملكية، الحرية النقدية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، حرية التجارة وبدرجة أقل العمالة الحرة، الحرية المالية وحرية العمل عكس المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: تتكون هذه المجموعة من إسبانيا، المغرب والبرازيل وتتميز بضعفها لجميع مؤشراتها الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية؛

المجموعة الرابعة: تتكون هذه المجموعة من الأردن، تونس، تركيا، مصر والجزائر في المرتبة الأخيرة ضمن هذه المجموعة، وتتميز هذه المجموعة بضعفها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية باستثناء مؤشر حجم السوق فهو يتميز بتسجيله لقيم مقبولة، فعلى الجزائر أن تهتم بجميع المؤشرات التي هي سبب ضعفها من ناحية حريتها الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الأفراد (الدول)في تكوين المركبات الأساسية.

جدول 11. مساهمة الأفراد (الدول) في تكوين المركبات الأساسية

(Cosinus Carrés Des Variables)

	الجزئر	تونس	المغرب	الإمارات	سنغافورة	هونغ كونغ	البرازيل	المكسيك
F1	0.743	0.385	0.521	0.537	0.825	0.779	0.728	0.234
F2	0.139	0.056	0.018	0.210	0.127	0.210	0.100	0.032
	تركيا	نيوزيلندا	مصر	إسبانيا	اليابان	المملكة م	الأردن	/
F1	0.392	0.796	0.723	0.005	0.423	0.377	0.044	/
F2	0.010	0.145	0.032	0.892	0.432	0.248	0.013	/

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن كل من الجزائر والمغرب والإمارات وسنغافورة وهونغ كونغ والبرازيل والمملكة المتحدة ومصر ونيوزيلندا يساهمون في تكوين المركبة الأساسية الأولى **1**

F وبارتباط قوي يقوق 5%، أما تونس فتساهم في تكوين المركبة الأولى بارتباط ضعيف 0.385، وتساهم اسبانيا في تكوين المركبة الأساسية الثانية **F2** بارتباط قوي 0.892،

5. خاتمة:

أ. النتائج: توصّلت الدراسة إلى جملة من أبرزها:

- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منه بالنظر لانعدام الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات ذات الارتباط بأداء الأعمال والأنشطة الاستثمارية، والتي ظهرت في تحليل المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للحرية الاقتصادية؛
- عند القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في مجموعة من الدول متكونة من 15 دولة، توصلنا أولا إلى وجود ارتباط مع جميع متغيرات الدراسة بينما تختلف درجة الارتباط وطبيعته من متغيّر لآخر؛
- أثبتت الدراسة أنّ جميع المؤشرات الفرعية لها علاقة بتكوين مؤشر الحرية الاقتصادية، وأنّ الدول المصنفة في المراتب الأولى تتمتع بنزاهة حكومتها وحمايتها لحقوق الملكية على اعتبار أنّها تحمي أصول المستثمرين الأجانب، وأنّ الدول التي تتمتع باستقرار عملتها تصنّف جيدا في مؤشر التحرر النقدي، إلى جانب العبء الضريبي الذي تربطه علاقة عكسية بجاذبية المناخ فالضرائب المتعددة والمرتفعة تخفض من أرباح المستثمرين وبالتالي تخفيض دوافع الاستثمار في هذه الدولة إلى غير ذلك؛
- بعد اختبار الفرضيات تمّ التوصّل إلى أنّ الجزائر تصنف فعلا ضمن المراتب الأخيرة لمؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراتها الفرعية باستثناء مؤشر العبء الضريبي الذي تحتل فيه مرتبة مقبولة غير أنه لا يمكن لمؤشر واحد أن يساهم في الرفع من جاذبية المناخ الاستثماري وفقا لهذا المؤشر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- أما عن المؤشرات الأكثر تأثيرا في المناخ الاستثماري فنجد وحسب الدول المصنفة في المراتب الأولى وصفيا وإحصائيا أنّ جميع المؤشرات تؤثر في جاذبية المناخ باستثناء مؤشري الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي فهما يحتلان مراتب متأخرة وفق هذا المؤشر غير أنّ هذه الدول متقدمة في تصنيفها العالمي ولم يتأثرا بضعف تصنيفهم وفق مؤشري الإنفاق

الحكومي والعبء الضريبي، كما أنّه ونظرا لارتباط مؤشري الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة بإشكالية التحرر من الفساد فإنّهما من المؤشرات الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المناخ الاستثماري في الجزائر.

- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 45 ومستوى معنوية 0.05%.

ب. التوصيات: وبناء على النتائج المتوصّل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- من الضروري العمل على تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر خاصة في مجال الحرية الاقتصادية باعتبارها من الشروط الأساسية لنجاح الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، وذلك لجعل الجزائر واجهة لجذب الاستثمارات من مختلف الدول وفي مختلف المجالات؛
- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص الداخلي والخارجي، والتقليل من هيمنة القطاع العام؛
- العمل مؤسسيا وتشريعيا على محاربة مختلف أشكال الفساد لتوفير البيئة الملائمة للمنافسة المثلى، وإعادة النظر في النظام الجبائي والعمل على الرفع من فعاليته؛
- الحدّ من الانفاق الحكومي والعمل على ترشيده خاصة في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر، حيث لا بدّ من إعادة النظر في سياسات الدعم ومختلف السياسات المؤثّرة على حجم الانفاق الحكومي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ومختلف أفراده، كما أنّ الحدّ من حجم الانفاق الحكومي سيفتح المجال أكثر من الحرية الاقتصادية والعدالة والمنافسة المثلى بين المستثمرين الأجانب والمحليين، التابعين للقطاع العام والخاص.

قائمة المراجع.

الكتب.

محند شلغوم عميروش، (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (الإصدار الأولى)، لبنان.

نهال فريد، نبيلة عباس، (2006)، أساسيات الأعمال في ظلّ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، مقال في مجلة.

محمد عثمان مختار الفاتح، (2012)، الاستثمار الاحنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمي الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2012، مجلة امارباك الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 4(العدد 11).